**قرارات اللجنة المركزية لحركة فتح تسرّع من تراجع شرعية السلطة الفلسطينية**

**يوحنان تسورف/ باحث في معهد الامن القومي الاسرائيلي**

أثار اتخاذ الجنة المركزية لحركة فتح مؤخرا، لسلسلة من القرارات المتعلقة بالتعيينات والترشيحات ضجة كبيرة في الساحة الفلسطينية ، حيث سيُفسر تحقيق هذه القرارات على أنه محاولة من التيار المقرب من أبو مازن للسيطرة على كل مراكز القوة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ، ولتعزيز الانقسام من خلال تأجيل الانتخابات لمؤسسات السلطة" التشريعية والرئاسية" الى موعد غير معروف، وزيادة اعتمادها على الاحتلال الاسرائيلي، هذا بالمعنى العملي عدم اهتمام لأهمية شرعية الجمهور، وفتح جبهة ثانية الى جانب الجبهة المفتوحة مع حماس، مع المخذولين من فتح والتنظيمات الاخرى، هذه خطوات قد تصف وتدمغ السلطة وأجهزتها ، في نظر الجمهور ، على أنها الحارس لمصالح اسرائيل. ومن جانبها ، يجب على إسرائيل أن تميز نفسها عن هذا الارتباط وأن تؤكد اهتمامها بجلب الفلسطينيين إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي ومساعدة الشباب الفلسطيني في خلق وظائف واعدة ومُجزية.

سلسلة قرارات اتخذتها اللجنة المركزية لحركة فتح برئاسة أبو مازن عشية اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اثارت غضبًا في الساحة الفلسطينية ، **وتساؤلات حول مستقبل منظمة التحرير وإمكانية المصالحة الفلسطينية الداخلية**، وأسئلة حول قدرة أبو مازن على تنفيذ السياسة التي اتخذها في خطابه الذي ألقاه في سبتمبر 2021 في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبما في ذلك سحب الاعتراف بإسرائيل والانسحاب من التزاماتها ، إذا لم ينتهي الاحتلال عن الاراضي المحتلة عام 67في غضون عام واحد .

تم الإعلان عن سلسلة من التعيينات والترشيحات لشخصيات مقربة من أبو مازن وأنصاره ، و المقربين منه ، ليكونوا أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك للموافقة على ترشيح روحي المفتوحة ، عضو في منظمة التحرير الفلسطينية. اللجنة المركزية لفتح ، وهو أيضا من الموالين لأبو مازن، هذه القرارات لها العديد من التداعيات المهمة للسيطرة على مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفتح ، وكذلك على الصراع الذي بدأ بالفعل حول وراثة وخلافة، أبو مازن. كان التعبير عن الثقة الكاملة في أبو مازن واستمرار ولايته كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، يهدف إلى تعزيز شرعيته كرئيس في مواجهة تراجع شعبيته الجماهيرية، منذ أن ألغى قرار اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

يُعتبر ترشيح حسين الشيخ من أكثر القرارات اثارة للجدل لوجود أعضاء كبار وأكثر استحقاقا في قيادة فتح منه، ولكونه فتح المجال لحسن الشيخ المنافسة على خلافة ابو مازن بعد تعيينه عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وإذا نجح في خلافة صائب عريقات ، الذي وافته المنية قبل نحو عام ، أميناً عاماً للجنة التنفيذية ومسؤولاً عن المفاوضات السياسية ، فسيكون حسين الشيخ في موقع يبدو أكثر راحة من غيره في صراع خلافة ابو مازن. من ناحية أخرى ، عمل أبو مازن أمينًا عامًا للجنة التنفيذية في أيام عرفات ، واعترف به الجميع خلفًا له ، قبل سنوات عديدة من توليه الرئاسة.

يهدف ترشيح روحي فتوح، لمنصب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إلى تكليف شخصية مخلصة لأبو مازن ، بإدارة مناقشات والمجلس المركزي في الأيام التي من المتوقع أن تثير فيها القرارات معارض في القضايا السياسة وخلافة ابو مازن، والصلاحيات، وربما تغيير اللواح والإجراءات.

روحي فتوح ، هو في الاصل من رفح في ، كان أحد مساعدي أبو مازن والمتحدثين باسمه. شغل سابقًا منصب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ، بل تولى منصب عرفات بعد وفاته ، حتى انتخاب أبو مازن رئيسا. تم انتقاد تعيينه بسبب تهم فساد تلتصق به.

وتوصف عملية تمرير هذه القرارات بأنها خطف لمنظمة التحرير وللمناصب القيادية فيها، تم ترتيب وتخمير القرارات من قبل ابو مازن ومقربيه بحيث لا يسمح لاحد بالمنافسة، هذا بحسب ما صرح به المشاركون في الاجتماع ، الذين اعربوا عن تحفظاتهم، ان المتضرر الرئيسي من هذه الخطوة الخطوة هو جبريل الرجوب الذي لا يزال يعتبره الكثيرون أحد المرشحين لخلافة ابو مازن ومحمود العالول ، أحد المخضرمين في فتح والذي كان يعتبر مرشحًا مقربًا من أبو مازن حتى صدور هذه القرارات ، وكذلك توفيق. الطيراوي ، عضو بارز في فتح ورئيس سابق للمخابرات العامة ، ابتعد عن أبو مازن في السنوات الأخيرة.

إن محاولة إخراج هذه الشخصيات من السباق قد تفتح جبهة أخرى داخل فتح ، الأمر الذي من غير المرجح أن يهتم به أبو مازن.

ادعى جبريل الرجوب خلال جلسة الاستماع أنه كان ضحية مؤامرة حاكها ضده المقربين من الرئيس ، وأنه من غير المعقول أن يكون الولاء هو الشرط الوحيد للحصول على منصب أو آخر، ولكن ثلاثتهم لم ينتقدوا القرارات المتعلقة بالتعيينات صراحة ، لكن من الواضح أنهم محبطون جدا، الرجوب نفسه الذي رجع عشية انعقاد اللجنة المركزية من جولته في سوريا ولبنان ، وهناك فشل في محاولته إقناع الجبهة الشعبية بحضور اجتماع المجلس. وأشاد الرجوب ، في لقاءاته مع وسائل الإعلام اللبنانية ، بالمصالحة الفلسطينية الداخلية وعلاقاته مع حماس ، بطريقة غير مباشرة، الذي قد لا يتماشى مع رغبات ابو مازن.

ومن المقرر أن ينعقد المجلس المركزي في 6 فبراير. وخلافا لما كان عليه الحال في الماضي ، فإن الاستعدادات للمؤتمر ،وهو ما سبق أن تم رفضه مرة واحدة وتجددت جهود مقاطعته نتيجة لهذه القرارات ، حيث ولم تتضمن الدعوة لمشاركة حماس ومنظمات أخرى خارج منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المرجح أنه إذا لم تكن هناك تطورات جديدة بحلول ذلك الوقت ، فسيكون أبو مازن ومقربيه، قادرين على الموافقة على الترشيحات التي وافقت عليها اللجنة المركزية - على الرغم من الاعتراضات ، وبالتالي تعزيز سيطرتهم على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وجميع مؤسساتهم.

**تأثيرات الموافقة ستكون:**

**-تأجيل انتخابات المؤسسات الوطنية إلى أجل غير معلوم. فتح أبو مازن ليست مستعدة لخوض الانتخابات في المستقبل القريب ، خوفا على ما يبدو من الفشل ، بسبب الخسارة الكبيرة في الدعم الشعبي له ولقائده.**

**-زيادة الاعتماد على إسرائيل في مسائل الأمن والاداء اليومي ، وكذلك على الأطراف الخارجية في مسائل التمويل والشرعية الدولية.**

**- الاستمرار مع عدم وجود عملية سياسية - كما كان متوقعا حتى الآن - على شكل مفاوضات لتسوية دائمة ، والاكتفاء بعملية أقل من المتوقع ومن المشكوك فيه جدا أن ينفذ ابو مازن تهديداته في الامم المتحدة.**

**-وضع العصي في دواليب المصالحة بين التنظيمات الفلسطينية والمساس بالجزائر التي تستضيف وفود الفصائل الفلسطينية في عاصمتها منذ 15 يناير لدفع العملية قدما.**

**إن قرارات اللجنة المركزية تتعارض تمامًا مع حوارات الجزائر ، بل وقد تعيق طريق المصالحة في المستقبل المنظور.**

**-إشارة سلبية لجيل الشباب على التزام القيادة بمستقبلهم وتوقعاتهم بخلق فرص جديدة.**

**-إغلاق التعامل مع قضايا الفساد العالقة ، واستخدامها كأداة لاتهام المعارضين المحتملين للقرارات ، داخل أو خارج فتح.**

إذا لم يتم تغيير القرارات المتعلقة بالتعيينات والموافقة عليها من قبل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فسيتم تفسيرها على أنها استغناء من قبل أبو مازن والتيار الذي يرأسه للشرعية العامة وإلغائها كمصدر سلطة لحكمهم، كما سيتم تفسير القرارات على أنها ربط مصير ابو مازن ومصير السلطة بإسرائيل إسرائيل والمجتمع الدولي أو أجزاء منه ، ومع الدول العربية التي طالما اهتمت بهدوء من الناحية الفلسطينية.

وهذا في الحقيقة سيفتح جبهة واسعة أمام الجمهور الفلسطيني الذي يشعر بخيبة أمل ويتوق إلى التغيير ، وأمام الفصائل الفلسطينية التابعة للمعارضة. وقد تنضم إليهم تيار محمد دحلان ومروان البرغوتي والمحبطين في فتح ، والتي تؤذيهم قراراتهم وتتركهم عمليا بلا مكان سياسي.

في مثل هذا الواقع ، قد يزداد الضغط الذي تمارسه حماس على الضفة الغربية من قطاع غزة ومن الضفة الغربية نفسها من أجل لإشعال المناطق وزيادة الاحتجاجات ضد السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وقد يثير انضمام العديد من الفصائل والمصابين بخيبة الأمل في هذا الجهد جمهورًا عريضًا مشبعًا بالعداء للسلطة الفلسطينية و أجهزتها الأمنية. عندها ستقف أمام اختبار الولاء الذي تظهره هذه الاجهزة حالياً للسلطة الفلسطينية ، حيث سيتم اتهامها بالتعاون مع إسرائيل وتقويضها تدريجياً.

هذه كتلة ضغط ثقيلة ستقع على أكتاف إسرائيل أيضًا، كونها ليس فقط حاكم الضفة الغربية ، ولكن أيضًا راعي السلطة الفلسطينية، قد يزداد استخدام العمليات الفدائية والمقاومة الذي يستوجب و يتطلب حماية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية و تعزيز بقوات جيش الاحتلال واحتلال مناطق و الأراضي لتحقيق الامن، يمكن لهذا التطور أن يعيد إسرائيل إلى الأماكن التي تركتها قبل عملية أوسلو ، وفي مناطق محددة ، ولو اضطرت السيطرة على السكان الفلسطينيين.

تشير الاجتماعات الأخيرة بين الوزراء الإسرائيليين وأبو مازن ومسؤولين كبار آخرين في السلطة الفلسطينية إلى أنهم يعتمدون بشكل متزايد على إسرائيل، ولكن من أجل محاولة منع تلك الأحداث التي قد تعيد إسرائيل إلى السيطرة المتزايدة على الضفة الغربية ، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن مكانة الراعي ، وهو ما قد ينشأ في العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية ، مؤكداً على استقلال السلطة وتطلعاتها لتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وخلق أكبر عدد ممكن من الفرص للشباب الفلسطينيين المحبطين ، في مجالات تشجيع العمالة والوظائف المجزية.